

النائب الأول يكرم «بيتك» لدوره في دعم وإنجاح مسابقة «هاكاثون الكويت» وتمكين الكفاءات الوطنية

فهد الصباح: الأمن السيبراني أصبح ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات وحماية بيانات الأفراد والمؤسسات

الرشود: نحرص على تمكين الشباب ونقدر ابتكاراتهم في هذا المجال ونتطلع الى مجتمع رقمي آمن

بالالتزامات والضوابط عند التعامل مع البنوك، وذلك بالتعاون بين بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف. يذكر ان الشراكة الاستراتيجية بين «بيتك» وأكاديمية كود (CO-COED) للبرمجة تمتد منذ عام 2018 تماشياً مع استراتيجية البنك وحرصه على تعزيز مبادرات الابتكار التحوّل الرقمي، في تأكيد على التزام «بيتك» بدعم الشباب ومبادراتهم ورعاية مواهبهم وصلها وتطويرها، وتأسيس جيل قادر على قيادة المجتمع مستقبلاً وذلك من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية التي دائما ما تركز على التطبيقات التكنولوجية والبرمجة وغيرها من الوسائل الرقمية التي باتت لغة الحاضر والمستقبل.

التي تسهم بتمكين الشباب والكفاءات الوطنية. وأشار الرشود الى الاهتمام المطلق الذي يبديه «بيتك» بتطبيق معايير الامن السيبراني والحفاظ على معلومات وبيانات العملاء باعتبار ان الامن السيبراني هو رديف التطور الرقمي، ان يحرص «بيتك» على تحقيق عناصر الامن في أي منتج او خدمة تقدم بشكل رقمي، كما يواصل توعية عملائه وموظفيه والجمهور بطرق ووسائل الاحتيال الالكتروني، وكيفية مواجهتها من خلال برامج تدريبية ورسائل توعوية هادفة، منوها بالدور المهم الذي يقوم به «بيتك» في حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، بهدف تسليط الضوء على حقوق العملاء وتوعيتهم



الرشود يتسلم درع التكريم من الشيخ فهد اليوسف

ومشاركة معالي الشيخ فهد اليوسف في حفل اختتام المسابقة، بما يعكس اهتمامه بهذا الجانب المهم وحرصه على دعم المبادرات

ونجح المشاركون خاصة من الفرق الفائزة بالراكز الاولى في ابتكار العديد من الحلول. وتضمن الرشود حضور

الشباب الكويتي من مبادرات وابتكارات في مجال الامن السيبراني، حيث تميزت المسابقة بروح عالية من التنافسية

القطاع المصرفي وغيره من قطاعات الاعمال، بمنتهى الامن والسلامة والاطمئنان خلال التعامل، مشيدا بما قدمه المشاركون من

مثل هذه الفعاليات ليست مجرد منافسات، بل هي محركات للتفكير الابداعي والابتكار، وذلك خلال الكلمة التي القاها في الحفل الختامي بحضور وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر، ورئيس المركز الوطني للأمن السيبراني بالندب ديمه السميح. من جانبه، قال الرشود في تصريحه على هامش حفل التكريم، ان «بيتك» شارك في مسابقة «هاكاثون الكويت» في نسختها الاولى بغرض تمكين الكفاءات من الشباب الكويتي وتعظيم قدراتهم في مجال الامن السيبراني، المستمرة ومتعددة الأشكال للوصول الى مجتمع رقمي آمن، يتمتع فيه افراده بأفضل واحداث الخدمات والمنتجات الرقمية في

كرم النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع يوسف الصباح، بيت التمويل الكويتي «بيتك»، التي نظمتها المركز الوطني للأمن السيبراني بالتعاون مع أكاديمية CODED، وقد تسلم درع التكريم من اليوسف، الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف عبد الوهاب عيسى الرشود. وأشاد معالي الشيخ فهد اليوسف، برعاية المسابقة ومنظمتها وقدم لهم الشكر والتقدير لمساهماتهم بإنجاح المسابقة وتمكين الكفاءات الوطنية، وأكد ان الأمن السيبراني أصبح ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات وحماية بيانات الأفراد والمؤسسات، وأن

يهدف إلى تحقيق الشفافية وحماية حقوق المستهلك

«قانون التجارة الرقمية» خطوة نحو تعزيز البيئة الاقتصادية الرقمية في الكويت



وزارة التجارة والصناعة



خليفة العجيل

وزير التموين المصري: للكويت حضور تجاري واستثماري مميز في بلادنا



افتتاح أعمال الأسبوع الكويتي في القاهرة

الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والإعلامية وغيرها. تقوية الروابط بين البلدين بدوره قال مندوب دولة الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية طلال المطيري في تصريح مماثل ل(كونا) ان هذه الفعاليات تقوي الروابط بين البلدين على المستويين الشعبي والرسمي وتسهم في تعزيز أواصر الصداقة والترابط والتواصل بينهما. وشدد المطيري على أن العلاقات بين الكويت ومصر تاريخية وتميزت على مدى تاريخها الطويل بتطابق وجهات النظر حيال القضايا الحيوية التي تهم الأمن العربي والإسلامية موضحا أن هذه العلاقات أصبحت نموذجا يحتذى في العلاقات العربية.

انطلقت أمس الاول الثلاثاء فعاليات الأسبوع الكويتي بنسخته الـ 15 في مصر وذلك تحت رعاية رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي وبمشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى. وقال وزير التموين والتجارة الداخلية المصري شريف فاروق في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية ان الأسبوع الكويتي في مصر منصة فريدة للتواصل بين المؤسسات والجهات الحكومية في كلا البلدين الشقيقين وتعزيز فرص التعاون التجاري والاستثماري. وأكد فاروق عمق العلاقات الكويتية المصرية والروابط التاريخية التي تجمع الشعبين لاسيما في مجال التبادل والتجارة مضيفا ان لدى الكويت حضورا مميزا على الصعيد التجاري والاستثماري داخل مصر. واعرب عن الترحيب بكل المستثمرين الكويتيين في مصر كما أعرب عن سعاده بهذه الفاعلية التي تعكس التعاون المثمر بين البلدين على المستويات كافة. وتضمن فاروق مشاركة العديد من المؤسسات الكويتية في المعرض مشددا على ان وزارة التموين والتجارة الداخلية تعمل على توفير كافة السبل لتسهيل حركة التجارة وتقديم كل الدعم للمستثمرين الكويتيين.

من جهته أكد سفير دولة الكويت لدى مصر غانم الغانم في تصريح مماثل ل(كونا) أهمية هذا الحدث المهم في ترسيخ العلاقات بين البلدين والتي تعكس طبيعة الحال قوة العلاقات التاريخية المتميزة على كافة الجهات وفي كل المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والإعلامية وغيرها. تقوية الروابط بين البلدين بدوره قال مندوب دولة الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية طلال المطيري في تصريح مماثل ل(كونا) ان هذه الفعاليات تقوي الروابط بين البلدين على المستويين الشعبي والرسمي وتسهم في تعزيز أواصر الصداقة والترابط والتواصل بينهما. وشدد المطيري على أن العلاقات بين الكويت ومصر تاريخية وتميزت على مدى تاريخها الطويل بتطابق وجهات النظر حيال القضايا الحيوية التي تهم الأمن العربي والإسلامية موضحا أن هذه العلاقات أصبحت نموذجا يحتذى في العلاقات العربية.

وحضر حفل الافتتاح كل من وزير قطاع الأعمال المصري محمد الشيمي والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي والأمين العام المساعد رئيس قطاع الاعلام والاتصال بجامعة الدول العربية السفير أحمد خطابي ورئيس الهيئة الوطنية للاعلام المصري احمد المسلماني. وشارك في المعرض أكثر من 80 جهة كويتية ومصرية تمثل قطاعات الصناعة والتجارة والاستثمار والبنوك والطب والسياحة والإعلام والثقافة والاتصالات منها وزارة الاعلام الكويتية ووزارة النفط الكويتية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والهيئة العامة للصناعة الكويتية ووزارة الإنتاج الحربي المصرية ووزارة الصحة والسكان المصرية.

كما شاركت الامانة العامة للاوقاف الكويتية والبنك الاهلي الكويتي - مصر ومبرة ابراهيم طاهر البغلي لابن البار والمبزي والشركة الكويتية للاستكشاف الجيولوجية الخارجية (كوفيك) والخطوط الجوية الكويتية والشركة القابضة المصرية الكويتية.

القانوني كما يركز بشكل كبير على حماية حقوق المستهلك إذ يضع التزامات واضحة على موفري المنتجات أو الخدمات ويلتزم موفري المنتجات أو الخدمات بالحصول على ترخيص مع تحميل موفري المنتجات أو الخدمات مسؤولية عن أي انتهاكات كما وضع القانون آليات لمعالجة الشكاوى المتعلقة بهذه الانتهاكات بما في ذلك فرض الغرامات وحجب المتاجر المخالفة عند الضرورة. وتطرق القانون إلى الامن السيبراني حيث يلزم موفري المنتجات أو الخدمات بتطبيق معايير وقواعد محكمة لحماية البيانات بما في ذلك استخدام التشفير وتحديث الأنظمة بشكل دوري وسيلزم القانون موفري المنتجات أو الخدمات بتوفير خيارات دفع الكترونية متوافقة مع الأنظمة المصرفية المحلية مع ضمان كما سيتيح استخدام تقنيات متقدمة مثل أنظمة السجلات الموزعة والعقود الذكية لتحصين تجربة المستهلك لشراء المنتجات. لحماية حقوق الملكية الفكرية وفيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية شدد القانون على منع استخدام أي محتوى محمي دون

المطلوع بنابر المقبل للراغبين في تقديم ملاحظاتهم سواء من المختصين القانونيين أو أصحاب الأعمال والشركات قبل اعتماد وصدار القانون ويبرز القانون المصطلحات الأساسية مثل التجارة (الإلكترونية) والتاجر) و(الممارس) (المستهلك) و(البيانات الحساسة) ويوضح نطاق تطبيقه الذي يشمل كل الأنشطة التجارية التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بهدف عرض المنتجات أو الخدمات أو تقديمها. ويسهم القانون في تنظيم عمليات القيد في السجل التجاري وسجل الممارسين لضمان الشفافية إذ يلزم كل تاجر بتسجيل متجره الإلكتروني في السجل التجاري بينما يصدر سجل خاص للممارسين غير المقيد بسجل التجاري تحت مسمى "سجل الممارسين". ويعالج (قانون التجارة الرقمية) قضايا تنظيم المهنة وتحديد مقدرات العمل المعتمدة مما يضمن الوضوح والالتزام

بشروط واضحة بينما يتطلب تنظيم حملات التخفيضات الحصول على موافقة مسبقة من وزارة التجارة والصناعة وذلك لضمان حماية المستهلك. ويتناول القانون كذلك الوثائق الرقمية والتوقيع الرقمي إذ يضع معايير لحفظ الوثائق بشكل آمن ويلتزم موفري المنتجات أو الخدمات بالحصول على ترخيص مع تحميل موفري المنتجات أو الخدمات مسؤولية عن أي انتهاكات كما وضع القانون آليات لمعالجة الشكاوى المتعلقة بهذه الانتهاكات بما في ذلك فرض الغرامات وحجب المتاجر المخالفة عند الضرورة. وتطرق القانون إلى الامن السيبراني حيث يلزم موفري المنتجات أو الخدمات بتطبيق معايير وقواعد محكمة لحماية البيانات بما في ذلك استخدام التشفير وتحديث الأنظمة بشكل دوري وسيلزم القانون موفري المنتجات أو الخدمات بتوفير خيارات دفع الكترونية متوافقة مع الأنظمة المصرفية المحلية مع ضمان كما سيتيح استخدام تقنيات متقدمة مثل أنظمة السجلات الموزعة والعقود الذكية لتحصين تجربة المستهلك لشراء المنتجات. لحماية حقوق الملكية الفكرية وفيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية شدد القانون على منع استخدام أي محتوى محمي دون

مطلوع بنابر المقبل للراغبين في تقديم ملاحظاتهم سواء من المختصين القانونيين أو أصحاب الأعمال والشركات قبل اعتماد وصدار القانون ويبرز القانون المصطلحات الأساسية مثل التجارة (الإلكترونية) والتاجر) و(الممارس) (المستهلك) و(البيانات الحساسة) ويوضح نطاق تطبيقه الذي يشمل كل الأنشطة التجارية التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بهدف عرض المنتجات أو الخدمات أو تقديمها. ويسهم القانون في تنظيم عمليات القيد في السجل التجاري وسجل الممارسين لضمان الشفافية إذ يلزم كل تاجر بتسجيل متجره الإلكتروني في السجل التجاري بينما يصدر سجل خاص للممارسين غير المقيد بسجل التجاري تحت مسمى "سجل الممارسين". ويعالج (قانون التجارة الرقمية) قضايا تنظيم المهنة وتحديد مقدرات العمل المعتمدة مما يضمن الوضوح والالتزام

في إطار تعزيز بيئة التجارة الرقمية وتمكينها في دولة الكويت تسعى وزارة التجارة والصناعة إلى إصدار مشروع (قانون التجارة الرقمية) ليشكل مظلة تنظيمية شاملة تغطي كل أبعاد هذا القطاع الحيوي. ويمثل هذا القانون خطوة متقدمة نحو تنظيم التجارة الرقمية في البلاد بما يحقق التوازن بين تسهيل الأنشطة التجارية وحماية حقوق المستهلكين مع تعزيز بيئة اقتصادية رقمية في الدولة. وتحقيق الشفافية وحماية حقوق المستهلك ويهدف القانون إلى تحقيق الشفافية وحماية حقوق المستهلك وتنظيم العلاقة بين التجار الممارسين والمستهلكين من جهة وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة من جهة أخرى مع مراعاة التطورات التقنية والتحديات المستقبلية. وقام وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أمس الأربعاء بعرض مسودة القانون خلال مؤتمر صحفي وسيتاح المجال بعد عرض المسودة - حتى